

اللباب في علل البناء والإعراب

والدليل علماً أنّّه مقدرٌ - بالجملة من وجهين .

أحدهما أنّّه كالجملة في الصلة كقولك الذي خلفك زيد فكذلك في الخبر .

والثاني أنّ - الطرف معمول لغيره .

والأصل في العمل للأفعال والأسماء نائبة عنها وجعل العمل هنا للفعل أولى وإذا أنيب

الطرف مَناب الفعل دلّ - عليه واحتجّ - الآخرون من وجهين أحدهما أنّ - الأصل في الخبر أن

يكون مفرداً وحمل الفروع على الأصول أولى والثاني أنّ - الطرف إذا تقدّم - علالمبتدأ لم

يبطل الابتداء ولو كان مقدّمّاً - بالفعل لأبطله والجواب أنّ - الأصل في الخبر لا يمكن تقديره

ههنا لما بيّنّا من أنّ - المفرد هو المبتدأ في المعنى والطرف ليس هوالمبتدأ فعند ذلك

نجعل العامل في الطرف ما هو الأصل في العمل لئلا - تقع المخالفة من وجهين وأمّا - إذا

تقدم الطرف ولم يعتمد فلا يبطل الابتداء به لأنّه ليس بفعل على التحقيق بل هو نائب عنه

ويصحّ أن يقدر - بعده المبتدأ بخلاف الفعل .

فصل .

وإنّما لم يجز الإخبار بالزمان عن الجثّة لعدم الفائدة إذ كانت الجثّة غير

مختصّة بزمان دون زمان ألا ترى أنّ - قولك زيدٌ غداً إذا أردت مستقرّاً غداً لا يفيد إذ